

الاعتذار كآلية لتحقيق الأمن الأنطولوجي:

فرنسا والاعتذار على جرائم التجارب النووية في الجزائر

**Apology as a Mechanism for Achieving Ontological
Security: France and Apologizing for Nuclear Testing
Crimes in Algeria**

شروق مستور*، جامعة جيجل.

مخبر الأمن الإنساني: الواقع،

الرهانات والأفاق، جامعة باتنة 1

Chourouk.mestour@univ-jijel.dz

تاريخ القبول: 2025/11/26

تاريخ الاستلام: 2025/09/26

ملخص: تدرس هذه المقالة التجارب النووية الفرضية في الجزائر، وتحلل مسألة الاعتذار الفرضية في ضوء منظور الأمن الأنطولوجي. يتيح هذا المنظور مقارنة أوسع للأمن من خلال التركيز على مفاهيم مثل الهوية والذات والسردية التاريخية للدولة، وما يرتبط بها من انعكاسات على أمن الفرد والجماعة. وتتعلق المقالة من طرف قضية مفادها أن الاعتذار لا يُعد مجرد موقف رمزي، بل يمثل ضرورة أمنية، تتجاوز الفهم التقليدي الذي يصر الأمن في جانبه المادي. كما تهدف المقالة إلى دراسة التأثيرات المعنوية للتجارب النووية على الجزائر، والتطرق إلى موقع الاعتذار ضمن ديناميات العلاقات الدولية، مع إبراز كيف يفهم مفهوم الأمن الأنطولوجي حاجات الشعوب إلى الاعتراف والكرامة إلى جانب متطلبات الحماية المادية.

الكلمات المفتاحية: التجارب النووية الفرضية، الاعتذار، الأمن الأنطولوجي، السردية الجزائرية، الاعتذار الفرنسي.

* المؤلف المراسل

ديسمبر 2025

المجلة الجزائرية للأمن الإنساني

Abstract:

This article examines the French nuclear tests in Algeria and explores the question of whether France should issue an apology, framed through the lens of ontological security. This perspective broadens the idea of security by moving beyond material concerns and focusing on identity, collective memory, and the historical narratives that shape both individual and national well-being. The central argument is that an apology is not just a symbolic gesture, but a vital step toward healing and security.

The article also highlights the deep moral and psychological scars left by the nuclear tests on Algerian society. It places the demand for an apology within the wider dynamics of international relations, showing how recognition and dignity are just as essential to security as physical safety. By linking apology with ontological security, the article emphasizes that addressing past injustices can open the way for trust, reconciliation, and more stable relations in the future.

Keywords: French nuclear experiments, apology, ontological security, Algerian narrative, French apology.

مقدمة:

شهد مجال العلاقات الدولية تطوراً كبيراً خلال الـ سنوات الأخيرة، حيث انتقل من الإطار الـ ضيق الذي اعتمد على المفاهيم الأمنية والدبلوماسية والتقليدية إلى عالم يتسع أكثر ويـ شمل مفاهيم أعمق. تلك المفاهيم تأتي من مجموعة متنوعة من التخصصات مثل علم النفس والفلسفة والعلوم الاجتماعية، وأصبحت تلعب دوراً حيوياً في تحليلات العلاقات الدولية .

مفهوم الأمن، الذي اعتمد على منظوره التقليدي لفترة طويلة، لم يعد كافياً لـ صف التحديات والتهديدات التي تواجهها الدول والأفراد في العـ صر الحالي. يظهر بوـ ضوح أن هناك حاجة ملحة إلى توـ سيع الأفق واـ استخدام مصطلحات أعمق وأكثر تعقيداً لفهم العلاقات الدولية .

من بين هذه المفاهيم التي أصبحت مركزية في النقاش الدولي هي مفاهيم مثل الاعتذار والكرامة. ويُلاحظ أن هذه المصطلحات لم تعد مقتصرًا على التصريحات الإنسانية فقط، بل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من التحليلات السياسية. تعكس هذه المصطلحات تحولًا في مفهوم الأمن والعلاقات الدولية بشكل عام.

إن تاريخ العلاقات الدولية يمتلك سجلًا حافلًا بالنزاعات والحروب التي أثرت على العديد من الدول، سواء من الناحية المادية أو المعنوية. هذه النزاعات ليست مجرد حروب بين دول، بل أدت أي ضًا إلى تكوين علاقات معقدة تتراوح بين الجاني والضحية. وفي هذا السياق، أصبحت مفاهيم مثل الكرامة والاعتذار تلعب دورًا أساسيًا في تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي.

بالتالي على الدول التي تسببت في الأضرار لدول أخرى خلال النزاعات، أن تقدم تعويضات ضرورية لإعادة بناء العلاقة المتوازنة والمتكافئة. وإن تقديم الاعتذار بشكل صادق ومرافقته بإجراءات تصحيحية يمكن أن يساهم في تخفيف التوترات وتعزيز الاستقرار.

تُعدّ التجارب النووية الفريدة في الجزائر إحدى القضايا الدولية التي أفرزتها الحروب، حيث بعد مرور أكثر من 60 سنة على استقلال الجزائر من الاستعمار الفرنسي، لا تزال الدرامات الأكاديمية قائمة حتى الآن حول تداعيات هذه الحرب على الجزائر سواء من الناحية المادية أو المعنوية.

تُعدّ التجارب النووية الفريدة التي أُجريت في صحراء الجزائر من أبرز الممارسات الاستعمارية ذات الأثر الطويل، إذ سببت أضرارًا كبيرة لا تزال الجزائر تعاني من تبعاتها حتى اليوم. ورغم ذلك، ما زالت فرنسا ترفض الاعتراف بمسؤوليتها أو تقديم الاعتذار عن جرائمها الاستعمارية، بما في ذلك هذه التجارب.

من هذا المنطلق، تكتسب دراسة التجارب النووية الفرزسية في الجزائر وقضية الاعتذار بعداً جديداً عند تحليلها من منظور الأمن الأنطولوجي، الذي يسمح بفهم أعمق لكيفية تأثير هذه التجارب على الهوية واستقرار الدولة.

أهداف الموضوع:

1. دراسة التأثيرات السلبية للتجارب النووية الفرزسية في الجزائر على مستوى الأضرار المادية والمعنوية.
2. فهم وتوضيح مفهوم الاعتذار وكيف يمكن أن يلعب دوراً مهماً في مجال العلاقات الدولية وتحقيق الأمن الأنطولوجي.
3. استكشاف تطور مجال العلاقات الدولية وتحوله من التركيز على الأمن النووي التقليدي إلى التفكير الأعمق واستخدام مفاهيم أشمل.
4. مناقشة أهمية تقديم الاعتذار والتعويضات من قبل الدول التي تسببت في الأضرار لدول أخرى كجزء من بناء الهوية من ناحية وبناء علاقات متوازنة ومستدامة بين الأطراف.
5. التركيز على كيفية تحقيق الأمن الأنطولوجي وتعزيز الاستقرار من خلال تفعيل مفاهيم كانت غائبة كالاقتذار في سياق العلاقات الدولية.

أهمية هذا الموضوع:

1. الجانب المنهجي أو النظري أهمية التطرق لمفاهيم جديدة أو متجددة في دراسات العلاقات الدولية العربية، كمفهوم الاعتذار والأمن الأنطولوجي، ودمجها بشكل أكبر في تحليلاتنا، على الرغم من أن هذه المفاهيم ظهرت منذ مدة طويلة في الدراسات الغربية إلى أنها لم تجد مكاناً بعد في الدراسات العربية والأفريقية.
2. الجانب الموضوعي بالنظر إلى أهمية تحقيق الأمن الدولي والفردي في العالم اليوم، يمكن القول إن تقديم الاعتذار والالتزام بالمبادئ الأخلاقية يلعب دوراً حاسماً في تحقيق الأمن الأنطولوجي، الذي يعتبر مفهوماً جديداً نسبياً، لأن الأمن لم يعد يقتصر فقط على الجوانب العسكرية، بل

أصبح أوسع ليشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى المعنوية والذاتية. ومن خلال فهم أهمية هذه المفاهيم وتطبيقها بشكل فعال، يمكن تحقيق تقدم نحو عالم أكثر استقراراً وأماناً وتوازناً.

الإشكالية:

بعد الوقوف على أهداف الدراسة وأهميتها، وبما أن مسألة الاعتذار الفرنسي تثير تساؤلات حول دورها في تحقيق الأمن الأنطولوجي للجزائر، ينشأ التساؤل التالي: كيف يمكن أن يعزز الاعتذار الفرنسي عن التجارب النووية الأمن الأنطولوجي للجزائر؟

الفرضية: يمكن اعتبار الاعتذار الفرنسي ضرورة أنطولوجية للجزائر، حيث يلعب دوراً مهماً في تحقيق الأمن الأنطولوجي. يمكن أن يساهم الاعتذار في تطبيق عمليات التصالح وتجاوز التوترات التاريخية بين البلدين، مما يفضي إلى تطوير علاقات متوازنة ومتساوية بينهما، ويساهم في تغيير سرديّة التبعية التي لا يزال البعض يؤمن بها في فرنسا.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة Conceptual Framework for the Study

1. مفهوم الأمن The concept of Security

يمثل الأمن حجر الزاوية للسياسة الوطنية والدولية، ويلعب دوراً مهماً في توجيه القرارات السياسية وتحديد الأولويات.

قد استعمل مفهوم الأمن في البداية كبديل لمصطلح الحماية واستدامة الوحدة السياسية للدولة. وهكذا استخدم الباحثون هذا المصطلح لوصف الإجراءات والسياسات التي تنفذها الدولة لضمان استمراريتها ووجودها، خاصة في مواجهة التهديدات العسكرية من قبل الدول المنافسة أو العدو (قوجيلي، 2012، صفحة 9).

ولكن تم الاعتماد على العديد من التصورات المختلفة لتعريف مفهوم الأمن وأهمها محاولات توسيع وتعميق المفهوم ليشمل مختلف المجالات (السياسية، العسكرية، الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية).

مع توسع مفهوم الأمن أصبح دراسته من منظور بنائي ضرورية لفهم كيفية تشكّله، ودور الأفكار والبنى الاجتماعية في تفسير تفاعل الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي. وأيضاً فهم كيفية إدراك هذه الوحدات لمفهوم التهديد والقوة، وكيف تختلف تلك الإدراكات بناءً على الأفكار والمعتقدات المسبقة حيال التهديد.

تعتبر الدراسات البنائية أن مفهوم الهوية أيضاً جزءاً لا يتجزأ من مفهوم الأمن، وهو جانب غالباً ما يتم تجاهله في النظريات التقليدية. فهو يلعب دوراً مهماً في تشكيل مصالح الفاعلين الدوليين ويحدد سلوكهم سواء من خلال التعاون أو المنافسة. (صليحة، 2012، صفحة 241)

وبما أن النظرية البنائية تنظر للأمن على أنه ليس مفهوماً موضوعياً، بل هو نتاج للتفاعل الاجتماعي. ويعني ذلك أن التهديدات للأمن ليست موجودة بشكل مستقل عن الفواعل، بل هي نتاج للتفسيرات التي تقدمها هذه الفواعل للعالم، بالتالي هو مرتبط بالأمن الأنطولوجي بشكل كبير، ومع تنوع تهديدات الأمن وتحدياته، أصبحنا في حاجة ماسة إلى منظورات جديدة قادرة على تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الدولي والمجتمعي.

2. مفهوم الأمن الأنطولوجي. The concept of ontological Security.

الأمن الأنطولوجي هو أحد الأنماط أو الأبعاد الجديدة من الأمن ويتعلق بالذات وليس بالجسد. يعبر عن الشعور الشخصي بمن هو الفرد، وهذا الشعور يُمكنه ويحفزه على اتخاذ القرارات والتفاعل مع العالم من حوله، عندما نقول إن الأفراد بحاجة إلى تحقيق أمن لهذه الذات، نعني أن تصوراتهم وإدراكاتهم حول أنفسهم يجب أن تكون نسبياً ثابتة ومستقرة، وهذا الاستقرار لا يعني أن تصورات الذات حول نفسها يجب أن تظل ثابتة دائماً، بل على العكس، التغييرات

في تلك التصورات ضرورية لعملية التعلم وتطوير الشخصية. (mitzen, 2006،
صفحة 344)

يُقصد بالثبات هنا أن يكون للفرد معرفة بذاته ومكانتها، لكي
يتمكن من تحديد نوع علاقاته مع الآخر ولكي يكون لديه قدرة على التفاعل.
الفكرة الأساسية في أن الأفراد يُولون أهمية كبيرة لشعورهم بالاتصال
الشخصي مع الآخرين، لأن هذا الشعور يُمكنهم من التصرف والتفاعل مع العالم
من حولهم.

لكن هناك مطلب مهم لاستقرار تصور الذات، وهو أن أفعال الفرد يجب
أن تُدعم هذا التصور على المدى الزمني الطويل، فنتائج أفعال الفرد ستؤثر دائماً
إما في تعزيز تلك التصورات أو تعارضها، ونظراً لأن تلك التصورات تحفز الفعل،
فإن استقرارها على مر الزمن يعتمد على دعمها في التطبيق العملي. ببساطة،
الهوية هي عملية دينامية منها ينبع الفعل والتفاعل، ومن خلالها يمكن دعم تلك
الهوية أو تحطيمها. (mitzen, p. 344)

بالتالي التصورات التي يكوّنها الفرد عن نفسه هي أساس هويته.
واستقرار هذه التصورات يعني ثبات هويته وإدراكه لذاته. لكن هذا الاستقرار
لا يدوم دائماً، فهو يرتبط بمدى انسجام أفعال الفرد ونتائجها مع ما يؤمن به عن
نفسه. فعندما تدعم الأفعال هذا التصور، تقوى الهوية، أما إذا تعارضت معه،
فقد تضعف أو تتغير.

عند إسقاط هذا المنظور على الدولة، الفكرة الأساسية هي أن الأمن
الأنطولوجي هو عبارة عن نوع من الأمن للدولة. ليس الأمن المادي فقط أو
الحدودي. إنها الشعور الداخلي للدولة بمن هي وبما تمثله، وهذا الشعور الوطني
يُمكنها ويحفّزها للتصرف واتخاذ القرارات.

عندما نقول إن الدول بحاجة إلى أمن لهذه الذات الوطنية، نعني أن
تصوراتها وإدراكاتها عن نفسها يجب أن تكون مستقرة نسبياً. حيث يجب أن
تكون سياسات الدول قادرة على دعم هذا التصور على المدى الزمني الطويل.

بغض النظر عن نتائج تلك السياسات، ستؤدي دائماً إما إلى تعزيز تلك التصورات أو تعارضها. ونظراً لأن تلك التصورات تحفز السياسة واتخاذ القرارات، فإن استقرارها على المدى الطويل يعتمد على دعمها في التطبيق العملي. وببساطة، يمكن النظر إلى الهوية بوصفها عملية دينامية تُسهم في تشكيل السياسة وتوجيه أنماط التفاعلات الدولية، كما يمكن من خلالها تعزيز الهوية ذاتها أو إضعافها.

يفترض أن الأمن الأنطولوجي يُمثل حاجة أساسية للجهات الفاعلة، إذ تخشى هذه الجهات من حالة عدم اليقين العميق بوصفها تهديداً لهويتها. فمثل هذا الغموض قد يُضعف قدرتها على الفعل، ويُعرق التفاعل الدينامي بين الفعل والهوية، مما يجعل الحفاظ على تصور مستقر للذات أمراً أكثر صعوبة.

يشير غياب الأمن الأنطولوجي إلى حالة عميقة من الاضطراب الوجودي، تتبع من عدم القدرة على تحديد ماهية الأخطار التي ينبغي مواجهتها وتلك التي يمكن تجاهلها، أي من غياب اليقين بشأن كيفية الاستمرار أو "النجاة" في العالم.

عندما يغيب الأمن الأنطولوجي، يسهل الفاعل طاقته في تلبية احتياجاته الفورية، دون أن يكون قادراً على ربط الأهداف بوسائلها في الحاضر أو التخطيط للمستقبل. وبذلك يعجز عن تحقيق إحساس فعلي بالوكالة. على النقيض من ذلك، تحقيق الأمن الأنطولوجي هو الحالة التي تنشأ عندما يكون لدى الفرد توقعات وثقة، حتى لو كانت احتمالية، بشأن العلاقات بين الوسائل والأهداف التي تحكم حياته الاجتماعية، ويصبح لدى الفاعل، في ظل الأمن الأنطولوجي، فهماً لكيفية التصرف، وإدراكاً لكيفية أن يكون ذاته. (mitzen، صفحة 354)

عندما يتعلق الأمر بالدولة، يمكن القول إن امتلاكها للاستقرار الأنطولوجي يعني امتلاكها لتوقعات مستقرة حول الكيفية التي يمكن من خلالها حماية أمنها ومصالحها، ويصبح لديها القدرة على التفاوض وبناء العلاقات الإيجابية مع الآخرين بشكل أفضل.

وبالتالي، يمكننا القول إن الأمن الأنطولوجي يلعب دوراً مهماً في الحفاظ على الاستقرار والتقدم في العلاقات الدولية، ومن الأشياء التي تحافظ على الأمن الأنطولوجي للدولة هي السردية، التي تلعب دوراً مهماً في تحقيق الأمن الوجداني للدولة، حيث يساعدها في تبرير أفعالها والاستمرار في الاعتزاز بماضيها الإيجابي. كما أن الدول تحتاج إلى الشعور بالرضا عن ذاتها وعن أفعالها الماضية من أجل الحفاظ على استمرارية تفاعلها ضمن المجتمع الدولي. (SUBOTIC، 2016، صفحة 614)

بالتالي، إن الدول غالباً ما توظف السردية كأداة للحفاظ على استمراريته وتعزيز هويتها في مواجهة الأزمات والتحديات.

تقوم الدول ببناء سرديات تُعبّر عن خلالها عن هويتها وتُفسّر سلوكها الخارجي، تماماً كما يفعل الأفراد عند تحديد من يكونون وكيف يتصرفون من خلال القصص التي يروونها عن أنفسهم. بمعنى آخر الدول لا تستخدم السرد لتبرير سياساتها فحسب، بل تُجسّد في ذاتها سردية لهوية جماعية تُعبّر عن ذاتها ووجودها في العالم. هذا النهج يُظهر كيف يمكن للسردية أن تكون جزءاً حيوياً من تشكيل سلوك الدول في الساحة الدولية. (SUBOTIC، صفحة 614)

عند الحديث عن السردية التاريخية وسلوك الدول تجاه الآخرين، فإن هذا يعني بالضرورة التركيز على نظرة الدولة لذاتها وتاريخها وهويتها، وتبسيط الضوء على سلوكها تجاه الآخرين الذي يساعدها على استعادة كرامتها أو تعزيز هويتها. هذا يقودنا للحديث عن أهمية الاعتذار وتقديم التعويض المستحق للدول في حال تعرضها للأذى من جانب دولة أخرى.

3. مفهوم الاعتذار The concept of apology

يُعرّف الاعتذار بأنه فعل لغوي يُعبّر عن الاعتراف بالخطأ والسعي إلى نيل الغفران من الطرف المتضرر. فهو يُمثّل إعلاناً يهدف إلى إصلاح العلاقة بعد وقوع الأذى أو الإساءة، ويُعدّ وسيلة فعّالة لتسوية الصراعات وتعزيز المصالحة بين الأفراد أو الأطراف المتنازعة.

والاعتذار لا يقتصر على الصراعات الشخصية، بل يمكن أن يشمل النزاعات والصراعات الدولية، يتنوع نمط وشكل الاعتذار حول العالم، ويمكن أن يُوجَّه إلى مجموعة متنوعة من القضايا أو المواقف، تبعاً لطبيعة الخطأ أو نوع العلاقة بين الأطراف المعنية. ويُعتبر الاعتذار أداة مهمة لأنه يرتبط بالمصالحة، وهو وسيلة إنسانية فعالة للحد من العنف والصراع. على الصعيدين الشخصي والدولي، ويُعتبر الاعتذار جزءاً من الدبلوماسية ووسيلة لحل النزاعات. (Cohen، 2004، صفحة 2)

ومن أهم دلالات الاعتذار أنه يعبر عن النية الحقيقية للتغيير والمصالحة والسعي نحو بناء علاقات أفضل بين الأفراد والجماعات، والدول. وخلال النزاعات، هناك ثلاث مراحل يمكن فيها أن يكون الاعتذار مناسباً:

المرحلة الأولى: هذه المرحلة تحدث عندما يتم إحضار الشكوى للطرف المفترض الذي ارتكب الخطأ للمرة الأولى. في هذه المرحلة، يمكن أن يكون الاعتذار طوعياً وغير مُطلب من الشخص الذي يشعر بالضرر أو الظلم. يُمكن أن يساهم الاعتذار في حل الخلاف وإزالة العداء قبل أن يتدخل أطراف ثالثة وتتصاعد المطالبات.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة، بعد أن يقوم الشخص المتضرر بتقديم شكوة علنية ويُقدم بعض المطالب للتعويض عن الأذى الذي تعرض له، ومن بين تلك المطالب قد تبرز المطالبة بتقديم اعتذار.

في هذه المرحلة، يُصبح الاعتذار مسألة ليست فقط بين الأطراف المتنازعة بمفردهم، وذلك لوجود جمهور يراقب النزاع، مما يجعل تقديم الاعتذار في هذه المرحلة أمراً معقداً بسبب اعتبارات تتعلق بالسمعة. كما قد يُنظر إلى طلب الاعتذار ذاته على أنه فعل عدواني أو تحدٍ للطرف الآخر.

المرحلة الثالثة: يمكن أن يستعيد الاعتذار أهميته في مرحلة لاحقة، عندما يُطبَّق كإحدى وسائل التعويض الممكنة التي يفرضها قاضٍ أو مُحكم. وفي هذه المرحلة، قد يُوجَّه الاعتذار بوصفه جزءاً من القرارات القضائية أو

التحكيمية الهادفة إلى تسوية النزاع وإصلاح العلاقة بين الأطراف. (Cohen، صفحة 6)

في الواقع، يمنح الاعتذار نوعاً من الرضا النفسي للطرف المتضرر، إذ يتجسّد في صيغة كلامية أو فعل رمزي يُعبّر عن الندم والمسؤولية. ويؤدّي الاعتذار، من منظور رمزي، دوراً في "محو" الخطيئة الأصلية للجاني، بما يُعيد العلاقة إلى حالتها التي كانت عليها قبل وقوع الأذى.، أو لوضع أحسن من المرحلة التي سبقت الاعتذار، لكن لا يمكن للاعتذار حل المشكلات المادية مثل الحرمان أو التمييز أو القمع أو الخسائر البشرية، ولكنه يمكن أن يتعامل مع العواطف الصعبة التي تكون موجودة في معظم النزاعات.

يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الاعتذارات الدبلوماسية التي تختلف في شدتها وتأثيرها:

أ) النوع الأول: التعبير عن الندم والرغبة في تقديم تعويض عن إساءة تاريخية عميقة. هذا النوع من الاعتذار، الذي يعكس اعترافاً بالذنب ورغبة في المصالحة من الناحية الأخلاقية، يُشبه الاعتذار على الصعيد الشخصي حالة نادرة لكنها بالغة الأهمية، إذ يُعبّر عن مستوى عالٍ من الوعي والمسؤولية الأخلاقية. (Cohen، صفحة 13)

مثال: اعتذار ألمانيا النازية عن جرائم الحرب والهولوكوست خلال الحرب العالمية الثانية. كان هذا الاعتذار يهدف إلى تقديم اعتراف بالذنب وطلب المصالحة مع الدول والشعوب.

ب) النوع الثاني: الاعتذار الرسمي أو التعبير عن الأسف على انتهاك للقانون الدولي، يهدف الاعتذار إلى إعادة العلاقات إلى وضعها الطبيعي واستعادة الثقة بين الأطراف بعد حدوث الأذى أو الخلاف. هذا النوع من الاعتذار هو وسيلة دبلوماسية شائعة جداً ويتضمن الاعتراف بالمسؤولية القانونية وعادةً دفع تعويضات. يسهم الاعتذار في إصلاح الانقطاع الذي يطرأ على العلاقات الدولية، بينما تُساعد الأطر والاتفاقيات القانونية على تجاوز

الاختلافات الثقافية وتسهيل عملية المصالحة بين الأطراف. (Cohen،

صفحة 13)

مثال: قامت الولايات المتحدة بالاعتذار لإيران بعد حادث احتجاز طاقم طائرة استطلاع أمريكية في العام 2001. تضمن هذا الاعتذار الاعتراف بالخرق القانوني والتعبير عن الأسف بسبب الحادث

ج) النوع الثالث: الاعتذار الدبلوماسي "دون الاعتذار"، حيث لا يُعترف بالمسؤولية القانونية وهو شكل تعبير كلاسيكي للتسوية يُوحى بالأسف ولكن لا يتضمن اعترافاً بالذنب.

يهدف الاعتذار إلى إخراج الأطراف من الحالة التي يتبنّى فيها الطرف المتهم موقفاً دفاعياً تجاه اتهامات تحمّله المسؤولية، بحيث يتمكن الجانبان من الشعور بأن الكرامة قد استعيدت، مما يسمح باستئناف العلاقات الطبيعية. ويُعدّ التباين في الفهم الثقافي لهذا المسار أمراً شائعاً في مثل هذه السياقات. (Cohen، صفحة 13)

من خلال النقاط السابقة، يتّضح أن مفهوم الاعتذار في سياق العلاقات الدولية يمكن أن يؤدي دوراً محورياً في تعزيز الأمن الأنطولوجي. بوصفه آلية لتحقيق الاستقرار وبناء العلاقات الدولية المستدامة، يجسد الاعتذار التفاهم والاعتراف بالأخطاء، مما يُمكن أن يسهم في تخفيف التوترات وتعزيز الثقة بين الدول، حيث تكتسب الجوانب المعنوية والثقافية أهمية متزايدة إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والعسكرية، بوصفها عناصر أساسية في بناء الثقة واستقرار الهوية على الصعيد الدولي.

1. التجارب النووية The nuclear experiments

التجارب النووية هي الاختبارات الانفجارية تنتج عن تفجير متعمد لسلّاح نووي، مما يؤدي إلى إطلاق طاقة هائلة غير مُسيطر عليها تُنتج عن تفاعلات الانشطار و/أو الاندماج النووي، يمكن أن يتم ذلك بهدف فهم السلاح وتطويرها أو لنقل رسالة سياسية. (What is Nuclear Testing?, 2023)

بدأ تاريخ التجارب النووية مبكراً في صباح 16 تموز/يوليه 1945 في موقع تجارب في صحراء ألاموغوردو، بنيومكسيكو، عندما قامت الولايات المتحدة بتفجير قنبلتها الذرية الأولى. وقد سُمي هذا الموقع باسم موقع ترينيتي، وقد كان هذا الاختبار الأولي نتيجاً لسنوات من البحث العلمي تحت مظلة ما أُطلق عليه "مشروع مانهاتن"

وخلال العقود الخمسة بين ذلك اليوم في عام 1945 وافتتاح التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996، تم إجراء ما يزيد عن 2000 تجربة نووية في جميع أنحاء العالم.

- الولايات المتحدة: أجرت 1032 تجربة بين عامي 1945 و 1992.
- الاتحاد السوفيتي: أجرى 715 تجربة بين عامي 1949 و 1990.
- المملكة المتحدة: أجرت 45 تجربة بين عامي 1952 و 1991.
- فرنسا: أجرت 210 تجربة بين عامي 1960 و 1996.
- الصين: أجرت 45 تجربة بين عامي 1964 و 1996.

لقد تم إجراء التفجيرات النووية في جميع أنواع البيئات: فوق الأرض وتحت الأرض وتحت المياه. لقد تم تفجير القنابل في أعالي الأبراج وعلى متن البارجات وتم تعليقها من بالونات، وعلى سطح الأرض وأسفل المياه حتى أعماق 600 متر، وتحت الأرض حتى أعماق تزيد عن 2400 متر وفي الأنفاق الأفقية. كما تم إسقاط قنابل التجارب بالطائرات وإطلاقها بواسطة الصواريخ حتى 200 ميل في الغلاف الجوي (إنهاء التجارب النووية).

تعتبر التجارب النووية الفرنسية في الجزائر محطة مهمة في تاريخ التجارب النووية عالمياً وهي آخر الممارسات الاستعمارية قبل حصول الجزائر على استقلالها، وهي واحدة من الممارسات العنيفة التي ألحقت أضراراً بالبيئة في المناطق التي أُجريت فيها، بالإضافة إلى إضرارها بالجانب الإنساني والأخلاقي.

المبحث الثاني التجارب النووية المفرضية في الجزائر: من الجرائم النووية إلى
الاعتذار المستحق
French Nuclear Tests in Algeria: From Nuclear Crimes to Due Apology

1. السياق التاريخي لبرنامج الأسلحة النووية الفرنسي:

خرجت فرنسا من الحرب العالمية الثانية منتصرة، لكن تعرضت لإهانة كبيرة، وأصبح تهديد الاحتلال النازي واحتمال تكراره على يد قوة أجنبية أخرى أكبر مشكلة تواجه صناع القرار الفرنسيين.

نتيجة لذلك، بدأت فرنسا في عام 1954 في وضع برنامج نووي، مشابه لبرنامجها النووي الطموح الذي كان مخططاً له في المراحل الأولى منذ عام 1939، ولكن تعثر هذا البرنامج بسبب الاحتلال النازي.

في مطلع عام 1957، أمر رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك، بيير منديس فرانس، بإقامة مركز للتجارب النووية، وكانت الجزر الفرنسية في المحيطين الهادي والأطلسي (مثل لاريونيون وبولينيزيا وموروروا) في مقدمة الأماكن المرشحة لاستضافة هذا المشروع النووي الفرنسي الطموح.

ومع وجود عوائق لوجستية تعترض إجراء التجارب في تلك الجزر البعيدة، بدأ التفكير في استخدام الصحراء الجزائرية الشاسعة والقليلة السكان كبديل مُحتمل. ("التجارب النووية الفرنسية بالجزائر.. المأساة المنسية"، 2016)

وقد أوكلت الحكومة الفرنسية للجنرال ديغول مهمة وضع الأسس القاعدية لهيئة "محافظة الطاقة النووية" وعلى إثر ذلك انصبّت الجهود لصنع أول قنبلة ذرية فرنسية، وكان ذلك على ثلاث مراحل (سوري و ثاني بن علي، 2022، صفحة 371، 372):

- المرحلة الأولى: امتدت ما بين 1945-1951 وهي مرحلة الدراسات العلمية والتقنية.
- المرحلة الثانية: إعداد فرنسا لبرنامج يسمح لها بالحصول على البلوتونيوم.

• المرحلة الثالثة: 1955 توصلت الدراسات إلى صنع قنبلة ذرية وبدأت مرحلة تجسيد المشروع.

أنشأت فرنسا محافظة الطاقة النووية - C.E.A. - برئاسة الجنرال - فرنسيس بيران - Francis Perrin - في 3 يناير 1946 ، لقد تواصلت مرحلة تطوير الأبحاث العلمية الفرنسية لإعداد وتنفيذ برنامجها النووي لغاية 1951.

في نفس فترة خمسينات القرن الماضي كانت فرنسا تجري اتصالات سرية مع الكيان الصهيوني من أجل توفير عنصر الماء الثقيل لإتمام المشروع النووي الفرنسي ، وبالمقابل تدعيم ومساعدة فرنسا للكيان الصهيوني في انجاز المفاعل النووي -ديمونة- بصحراء النقب بفلسطين.

وبشكل فعلي بدأت فرنسا تطوير وتصنيع أول قنبلة ذرية لتجسيد القوة النووية الفرنسية والعمل على تنفيذها منذ عام 1955. جاء ذلك بعد أن امتلكت فرنسا القدرة على الانتاج النووي وتأمينها لنفسها بالبلوتونيوم واليورانيوم المخصبين بنسبة تزيد عن 61% على الأقل. تقدمت فرنسا في مجال الأبحاث النووية ، مما مكّنها من تطوير قدراتها في مجال تصميم وتصنيع الأسلحة النووية بشكل فعال ، وذلك بفضل التعاون الشائع مع الجهات الرسمية والمختصة في هذا المجال. (حمدون، فليج، و عراب ثاني ، 2023 ، صفحة 37 ، 38)

يمكن القول إن فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية ، شعرت بالحاجة إلى استعادة قوتها ونفوذها الدولي ، فكان تطوير البرنامج النووي أداة استراتيجية لتعزيز سيادتها وأمنها القومي. وبما أنها كانت قوة استعمارية ، فقد كان اختيار مواقع التجارب النووية مرتبطاً بمناطق ضمن مستعمراتها ، بما يعكس العلاقة بين القوة النووية والاستعمار.

2. الصحراء الجزائرية كميّان للتجارب النووية:

بعد نجاح الفرنسيين في تطوير برنامجهم النووي ، قام الجنرال شارل آلارت Charles Ailleret برئاسة بعثة استطلاعية إلى الصحراء الجزائرية في

10 يناير 1957 لاختيار موقع مناسب لتفجير القنبلة الذرية. وأكد تقريره أن منطقة "تانزروفت" هي المنطقة الوحيدة التي تصلح لإنشاء ميدان للتجارب.

تم اختيار منطقة رقان في أقصى الجنوب الغربي للوطن بعد انتقاءها في يونيو 1957، واستقرت فيها الفرقة الثانية للجيش الفرنسي. وبجوارها كانت منطقة الحمودية التابعة لمدينة رقان والتي كانت مهمتها التحضير لقاعدة لإجراء التجارب النووية. تم تجهيز المنطقة بكافة الوسائل اللوجستية الضرورية مثل مكان هبوط الطائرات وخزانات المياه وقاعدة الحياة. (سوري و ثاني بن علي، 2022، صفحة 371، 372).

ادعت فرنسا أن منطقة رقان خالية من السكان حيث صرح شارل إيبوت بقوله: "إن أهم شيء يلفت النظر هو الغياب وأؤكد التام للحياة الحيوانية أو النباتية، الجفاف شبه كلي، كل شيء ميت وكان من الواضح أن هذا من شأنه أن يكون المكان المثالي لإجراء التفجيرات النووية دون خطر على الجيران، حيث لم يكن هناك أي دليل على وجود الحياة".

التفجيرات السطحية برقان: يذكر سكان منطقة رقان أنه قبل تفجير القنبلة النووية قام العسكريون الفرنسيون بعملية إحصاء للمباني والسكان، كما قاموا بتوزيع قلادات على الأهالي وألزمهم بوضعها في رقابهم لقياس شدة الإشعاعات التي يتعرضون لها، ووجهت لهم تعليمات بالخروج من بيوتهم والارتقاء أرضاً عندما تحلق طائرة صفراء فوق القرية، كما استخدمت فرنسا 150 سجيناً من أسرى وجنود جيش التحرير الوطني ككائنات اختبار في تجاربها، حيث تم وضعهم في مواقع الاختبار في حقل التفجير النووي بهدف إجراء التجارب الإشعاعية الطارئة عليهم، وقياس تأثيرها على أجسامهم، كان الانفجار الأول باسم قنبلة اليربوع الأزرق.

واصلت فرنسا تفجيراتها النووية فقامت بتفجير ثاني، بتاريخ 11 أبريل 1960 تحت اسم اليربوع الأبيض ثم تلتها قنبلة ثالثة يوم 27 ديسمبر 1960 سميت

باليربوع الأحمر، وتفجير قنبلة يوم 25 أبريل 1961 تحت اسم اليربوع الأخضر.
(عيادة، 2017، صفحة 11_14)

الموقع الثاني كان في عين يكر أو "عين إيكر"، وهو يقع على بعد 500 كيلومتر شمال تمنراست، وتمت فيه التجارب الباطنية والممتدة من عام 1961 إلى 1966. تمت التجارب في منطقتي تاويريت أفيلا وأدرار تيكرتين، حيث تم حفر أنفاق في جبل تاويريت أفيلا واستخدمتها في التفجيرات النووية وتجارب البلوتونيوم. (سوري و ثاني بن علي، صفحة 371، 372)

أنجزت الأنفاق داخل الجبل مخترقة اياه من عدة جهات وتم تصميمها لهذا الغرض، ففي السداسي الأول من سنة 1961، تم انجاز النفق E1 و E2 من الناحية الشرقية للجبل، وتم تفجير القنبلة الباطنية الأولى المسماة "آغات".

ولكن تبقى أحد أقوى التفجيرات النووية التي أجريت في إن إيكر كانت تلك المعروفة بـ "مونيك"، والتي نُفذت في 18 مارس 1963، وكانت قوتها تعادل 120 كيلوطن. وثالث تفجير في 1 مايو 1962، تحت اسم "بيريل". تمت هذه التجربة أمام مئات العسكريين والمدنيين، وشهد الموقع كارثة وانبعاثات هائلة بسبب فشل حفظة الطاقة الذرية في ضبط وتفجير القنابل بشكل صحيح.

نتيجة لهذا الخطأ، انطلقت سحابة من الدخان المشبع بالإشعاعات في الجو، وانبعثت تجمعات صخور مذابة من النفق. يُعتبر حادث بيريل حدثاً فريداً في تاريخ التجارب النووية في العالم، وقد وُصف بأنه مثل "تشيرنوبيل". يروي البعض أن هذا الحادث له تأثيرات مترتبة تمتد لعدة قرون.

تعتبر هذه أهم التجارب التي شهدتها الصحراء الجزائرية ولكنها ليست كلها، حيث هناك تجارب نفذت في رقان حوالي 34 تجربة باستخدام البلوتونيوم في الفترة الممتدة بين ماي، 1961 وأفريل 1962، بالإضافة إلى تجارب غبار الطلع "تان اترام" وهي خمس تجارب. (عيادة، 2017، صفحة 15)

الاعتذار كآلية لتحقيق الأمن الأنطولوجي: شروق مستور

يعكس اختيار الصحراء الجزائرية لإجراء التجارب النووية النظرة الاستعمارية الفرنسية للأراضي الجزائرية وللمواطن، حيث تم التقليل من أهمية حقوق السكان المحليين والاعتبارات البيئية، ما يوضح الطابع الاستغلالي للمشروع النووي ضمن سياق السيطرة الاستعمارية.

3. تداعيات التجارب النووية:

تجارب الأسلحة النووية تركت آثاراً بيئية وصحية واجتماعية طويلة الأمد على المناطق التي تم فيها تنفيذها، وتعتبر تعد هذه التجارب جزءاً من تاريخ الصحراء الجزائرية وتاريخ الدولة الجزائرية.

حيث تسببت هذه الأعمال الاجرامية في تلويث البيئة والموارد الطبيعية، وأسفرت عن انتشار الأمراض مثل السرطان والتشوهات الخلقية، وغير ذلك من الآثار الضارة. (قيراط، 2021).

لهذا السبب، يصبح الاعتذار ضرورة لا غنى عنها لمعالجة تلك الآثار والمساهمة في تحقيق العدالة والاستدامة. يعتبر الاعتراف بالأضرار التي لحقت بالبيئة والسكان المحليين ضرورياً من الناحية الأمنية لتحقيق الرضا عن الذات واستعادة جزء من الحقوق المعنوية والعمل على تصحيح الصورة المشوهة التي تركها الاستعمار وهذه الجرائم بالنسبة للدولة وهويتها كضحية، ومن الأمور البارزة في هذا السياق هو عدم استعداد السلطات الفرنسية للاعتراف بجرائمها. فأحد أهم أساليب التخلص من الهويات القديمة هو التصالح مع الأخطاء السابقة من طرف الجاني، وحصول المجني عليه على الاعتذار أو التعويض الرمزي. وفي هذا الإطار، تعتبر معالجة ملف التجارب النووية الفرنسية جزءاً من جهود الجزائر لإعادة بناء سردية وطنية قوية تُبرز استقلالها ومقاومتها للهيمنة الفرنسية.

في شهر فيفري لسنة 2010 أحييت الجزائر ذكرى هذه الجريمة الأخيرة لحقبة استعمارية طويلة ووحشية وأظهرت إلى العالم كله آثار ومخلفات التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية في كل من حموديا، تان أفلا وتان أتايم،

لقد تطلب الأمر انتظار 50 عاما لسن قانون فرنسي يعترف أخيرا بأن لهذه التجارب ضحايا عسكريين، ومدنيين، لا سيما بين هذه الشعوب المستعمرة البعيدة والمغلوبة على أمرها في الصحراء الجزائرية وبولينيزيا. (سومية، 2021، صفحة 47_48)

لكن لا تزال فرنسا متمسكة بعدم الاعتراف بجريمتها خاصة وأن الرئيس السابق نيكولا ساركوزي صرح بقوله لسنا مجبرين عن الاعتذار عما مضى ولم نكن طرفا فيه.

لكن هذا لا ينفي أن المسؤولية الجنائية للدولة الفرنسية ثابتة، لهذا يجب أن تتحمل مسؤولية جرائمها لأنها تشكل انتهاكات للقانون الدولي ولا تسقط هذه الجرائم بالتقادم طبقا للمرسوم الذي أصدرته الحكومة الفرنسية نفسها في 26 / 12 / 1964 في مادته الوحيدة التي تنص على ما يلي " أن الجرائم ضد الإنسانية تعتبر غير قابلة للتقادم حسب طبيعتها.

من الناحية القانونية فإن فرنسا قد خرقت أحكام اتفاقية جنيف لسنة 1949 الخاصة بحماية الأسرى اللذين تم استخدامهم كقنّان تجارب على حد تعبير الباحث الفرنسي المتخصص في التجارب النووية الفرنسية برينو باريلو الذي قال " إن سلطات الاحتلال الفرنسي استخدمت 42 ألف جزائري في تفجير أولى قنابلها النووية في صحراء الجزائر في 13 فيفري 1960 و 27 ديسمبر من نفس السنة. (السبتي و فالتة، 2016، صفحة 311)

إن استمرار الضغط لمحاسبة فرنسا وطلب الإعتذار الرسمي يعكس التزام المجتمع الدولي بحقوق الإنسان والعدالة، ويعكس أهمية هذه الخطوة المعنوية لتعزيز الجبهة الداخلية وتعزيز الهوية الجماعية للشعوب المتضررة.

وعلى الرغم من أنه فرنسا حاولت تفادي التزاماتها الدولية والتخلص من المسؤولية المباشرة عن الأضرار الناجمة عن التجارب النووية. إلى أنها قامت بإصدار القانون الفرنسي رقم 2010-02 في 5 يناير 2010 المتعلق بتعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية.

قام هذا القانون بتحديد الأشخاص الذين لديهم الحق في المطالبة بالتعويض وقام بتقييدهم بأمراض معينة نجمت عن التلوث الإشعاعي الناجم عن التجارب النووية الفرنسية. وأيضاً تضمن القانون إمكانية المطالبة بالتعويض لذوي حقوق الأشخاص المتوفين ضحايا هذه التجارب. فيما جاء القرار الفرنسي رقم 604-2012 المؤرخ في 30 أبريل 2012، حدداً بالتفصيل الأشخاص الذين يمكنهم المطالبة بالتعويض. (حمدون و فليج، 2022، صفحة 1097)

لكن هذا القانون في حد ذاته يعتبر اعترافاً بالجرائم البشعة التي ارتكبتها فرنسا، وكذلك اعترافاً بالتداعيات السلبية لهذه التجارب، وعلى رأسها الأمراض والتلوث البيئي طويل الأمد. لذلك، مسألة الاعتذار تعتبر ضرورة ملحة تتساوى في أهميتها مع القوانين الصادرة والتعويضات.

المبحث الثالث الحاجة الأنطولوجية إلى الاعتذار الفرنسي

المطالب الجزائرية بالاعتذار الفرنسي:

ظهرت الدعوات للتبديد بأفعال فرنسا وللمطالبة بالاعتذار والاعتراف من قبل العديد من صناعات القرار والجهات الرسمية الجزائرية، على سبيل المثال، رد الرئيس الجزائري السابق، عبد العزيز بوتفليقة، على قانون 24 فبراير 2005. اعتبر أنه لا يوجد أمام الفرنسيين أي خيار آخر سوى الاعتراف بأنهم قاموا بتعذيب وقتل وإبادة بين سنوات 1830 و1962 وأنهم سعوا لتدمير الهوية الجزائرية. (صويلح، 2018، صفحة 383)

و منذ مجيء الرئيس عبد المجيد تبون، ملف الذاكرة عاد إلى نقاشات الحكومة، ففي مقابلة مع قناة فرانس 24، اعتبر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إعادة جماجم 24 من المقاومين الجزائريين "نصف اعتذار" عن سنوات الاستعمار وأن الجزائر تنتظر إجراءات جديدة من الرئيس ماكرون والحكومة الفرنسية. - استذكر الرئيس عبد المجيد تبون الفترة المخزية في تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر في القرن 19، مؤكداً أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة اتخذت خطوات جريئة لإعادة التفكير في تاريخها الاستعماري وأن الجزائر لا تزال تنتظر الخطوات التالية. (بونجار، 2020)

لهذا يمكننا القول أن الحديث عن الاعتذار الفرنسي هو مطلب رسمي وشعبي، للاعتراف وتقديم تعويضات واعتذار رسمي عن كل جرائمها في الجزائر سواء جرائم الاستعمار أو التجارب النووية.

1. دور الاعتذار في تعزيز الأمن الأنطولوجي للدولة

وبالعودة إلى مفهوم أمن الدولة الأنطولوجي وفكرة الاعتذار فإنه توجد علاقة بين المفهومين تكمن في ضرورة معرفة الدولة لماهيتها وهويتها وكذا ضرورة معرفة حدود ونوع علاقتها مع الآخر، والضبابية التي تتسبب فيها وجود علاقات صراعية تاريخية وفي نفس الوقت ووجود علاقات مبنية على المصلحة، فيصبح التصور حول الآخر غير واضح.

في مقاله حول الأمن الأنطولوجي الفرنسي، يشير بريت ليك Britt Leake إلى أن الجزائر يمكن أن تعلمنا الكثير عن كيفية عمل مفهوم الأمن الأنطولوجي في فترات التحول الجذري. فقد كانت موجة إنهاء الاستعمار في منتصف القرن العشرين تغييراً هائلاً في علاقات القوة بين الشعوب في جميع أنحاء العالم، واضطرّ كل من المستعمر والمستعمَر إلى إعادة تعريف ذاته عند دخولهما عصرًا جديدًا يسوده الغموض. وكان جزء من مواجهة الأزمة التي سببها إنهاء الاستعمار يتمثل في التخلي عن الأدوار والهويات القديمة التي لم تعد تتوافق مع العالم الجديد الذي باتت تلك الدول تعيش فيه. (Leake, 2025)

وفي ضوء هذه الفكرة يمكننا فهم كيف لعبت الذاكرة الجماعية والسرد التاريخي دوراً محورياً في تشكيل هوية الجزائر وأمنها الأنطولوجي بعد الاستعمار، من خلال استحضار الأحداث الماضية وتفسيرها بما يخدم استقرار الدولة ومكانتها في المجتمع الدولي.

حيث تكمن أهمية السرد الجماعي في تأثيره على المجموعات الاجتماعية والثقافات، ودراسة الذاكرة التاريخية وكيف يمكن استخدامها لفهم الأحداث والظواهر الاجتماعية. في علم النفس، تمت مناقشة كيفية تأثير تذكر

المجموعات على تفاعلهم واتخاذ القرارات. (SUBOTIC, 2016، صفحة 613)

إن هذا السرد الجماعي حول الآخر ونوع العلاقة معه، يكون حول هل الدولة (ب) دولة صديقة أم عدوة وهذا بناءً على التاريخ المشترك وممكن حتى الإدراك المشترك.

وان الباحثون في السوسيولوجيا التاريخية استخدموا السرد لشرح الظواهر الاجتماعية وكيف يمكن أن يؤدي تسلسل الأحداث إلى نتائج معينة. تركز الأبحاث أيضاً على دور الذاكرة والسرد في تقييم القضايا السياسية الحالية وكيف يمكن أن يؤثر الاستدلال بالأحداث الماضية على التصميمات السياسية والتوجهات الخارجية للدول، فيما يتعلق بالدول، تمت دراسة كيف تؤثر الذكريات الجماعية للأحداث التاريخية في إنشاء ثقافات أمنية وطنية. تظهر هذه الثقافات كنتاج للأساطير الوطنية والعلاقات التاريخية مع الدول الأخرى. (SUBOTIC, p. 613).

على سبيل المثال إن إدراك الشعوب المستعمرة سابقاً وعلاقاتها مع المستعمر مبنية على أنه العدو والسبب في العديد من الأزمات الاجتماعية السياسية، وهذه الذاكرة الجماعية تؤثر على اتخاذ القرارات، حول طبيعة السلوك مع هذا الطرف وحدود العلاقة.

فإن الدولة التي تمكنت من الحصول على الاستقلال بعد عناء مع الاستعمار وكجزء من التأكيد على أمنها الأنطولوجي استطاعت أن تخلق لنفسها سردية وقصة تُبرز فيها هويتها وقيمها ومكانتها في المجتمع الدولي، وحتى علاقتها مع الآخر، خاصة علاقتها مع المستعمر.

لهذا كضرورة أمنية تحتاج الجزائر لتعديل السردية التاريخية حول العديد من القضايا التي عاشتها في فترة الاستعمار لرد الاعتبار للمتضررين، من بينها التجارب النووية، التي تعتبر جزء من تاريخ الجزائر كضحية للاستعمار.

2. الاعتذار الفرنسي وإعادة تشكيل الهوية الوطنية الجزائرية

أساس الاعتذار أنه يهدف إلى التقليل أو التخفيف من الضغط، أو تعديل السردية التاريخية التي عاشها الشعب في مرحلة من مراحل تاريخه الإستعماري، حيث إن مصدر الشكوى من سلوكيات الآخر (المُسْتَعْمِر) هو نتيجة ضريبة أصابت الكبرياء، أو الحرج العميق، أو الاستياء المتبقي من جريمة تاريخية، أو الذكرى المؤلمة، أو الحقد بسبب إهانة حقيقية، فيجب أن يكون العلاج نفسياً بالكامل أو جزئياً: "على الرغم من وجود بعض الإصابات التي لا يمكن إصلاحها فقط من خلال قول آسف، إلا أن هناك إصابات أخرى يمكن إصلاحها فقط من خلال الاعتذار. (Cohen، صفحة 6)

وهناك دور للذاكرة في تحقيق الأمن الأنطولوجي، حيث يُشبه دور الذاكرة الفردية في تكوين هويتنا دور الذاكرة السياسية في تكوين هويات الدول. تُساهم الذاكرة السياسية في إنشاء وصيانة رواية سيرة ذاتية معينة من خلال استخدام علامات تاريخية وانتقاء دقيق للأحداث المختارة والتحديات والانتصارات والأساطير والرموز. توجه المجتمع السياسي عبر الزمن من خلال توفير إحساس بمصدره وبما مر به. وببساطة، تُشكل الذاكرة السياسية هوية الدولة وشخصيتها. لذا، الذاكرة السياسية لا تتعلق بالماضي فحسب، بل هي تتعلق بمشروع سياسي معين في الحاضر يتم دعمه وصيانته من خلال الذاكرة.

وأن التحديات الجذرية للذاكرة السياسية للدولة يمكن أن تؤدي إلى شعور عميق بالانعدام الأمني. فعندما تواجه الدولة تهديدا لرواية السيرة الذاتية المستقرة لها، فإنها تتذكر أشياء تفضل نسيانها. (Subotic، 2018، صفحة 298)

بالنسبة للجزائر لقد بنت الجزائر وما زالت تبني فكرة رفض الاستعباد والاحتقار كمذهب وهوية سياسية. وهذا الوضع، الذي يشكل الأمة ونخبها، يساعد في بناء العلاقات مع الآخرين. ويمكن ملاحظة ذلك على المستويين السياسي والاجتماعي في وقت واحد، حيث استخدم صناع القرار مفهوم الفخر

الاعتذار كآلية لتحقيق الأمن الأنطولوجي: شروق مستور

الوطني أو الفخر في مجال السياسة الخارجية كإشارة حصرية إلى الماضي تفرض سلوكيات تقوم على فكرة تعريف الذات "على النقيض من الآخرين أو من خلالهم". وهكذا فإن طلب الجزائر للاعتذار مستوحى من نماذج عديدة على الساحة الدولية، لكنه طلب يرتكز على صورة لا تزال تمثل العدو. (صويلح، صفحة 371) فإن الاعتذار الفرنسي يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب بالنسبة للطرف الجزائري أهمها:

أ) صيانة تقدير الذات Self-esteem maintenance

التعامل وفقاً لمبدأ الندية (صويلح، صفحة 381) يفرض على فرنسا الاعتراف بحق الجزائر في الاعتذار وتقديم التعويضات المالية المناسبة نتيجة لهذه الجرائم النووية، كجزء من سياسة الجزائر لتعزيز هويتها وتصحيح السردية بما يليق بالضحايا وأبناء الأرض المتضررين.

إن التذكير بمختلف الجرائم المرتكبة من طرف فرنسا في الجزائر واشتراط اعتذارات من المستعمر السابق هو وسيلة لإعادة تأكيد الكبرياء والعزة وخلق التلاحم داخل المجتمع.

ب) صيانة رواية السيرة الذاتية:

تدخل هذه الفكرة في إطار الذاكرة السياسية، فبالنسبة للجزائر هي لا تهدف صيانة الماضي لنسيان ما سبق، بل بالعكس الشعب الجزائري يرغب في تصويب وكذا تعديل أحداث علفت في ذاكرة الشعب والدولة ويجب الحرص على أن يتم أخذ حق الدولة من الأطراف التي تسببت في هذه الذاكرة المؤلمة، فالذاكرة السياسية هي عنصر أساسي في استقرار هوية الدولة وموفر للأمن الوجودي للدولة. فهي تساعد الدولة على فهم نفسها ومكانتها في العالم.

إن السردية تستخدم الخبرات التاريخية للذات لتوفير "قصص مريحة" عن الذات في أوقات انعدام الأمن الأنطولوجي أو القلق الأنطولوجي المتزايد" يقوم وكلاء الدولة القومية بتحديد ما هي دولهم من خلال الجهاز المنظم لهذه

السردية، بالتالي فإن الدول تنشئ هوية ذاتية تستند إلى "قصص" سردية حول من هم. (Will و Brent ، 2009 ، صفحة 524)

بالحديث عن الجزائر، يمكن فهم الاعتذار الفرنسي كإجراء يساهم في تثبيت هذه الهوية الوطنية الجزائرية وتعزيز أمنها الأنطولوجي من خلال تقديم قصة تاريخية تعكس التأثير السلبي للتجارب النووية الفرنسية والتي تطالب بالاعتراف بتلك الجرائم وتعويض الضحايا. بذلك، يمكن أن يصبح الاعتذار الفرنسي جزءاً من السرد السياسي الذي يشكل هوية الدولة الجزائرية ويحافظ على استقرارها الأنطولوجي كدولة استطاعت التغلب على الاستعمار وتحقيق استقلالها وبناء دولتها.

خاتمة:

على الرغم من أن مسألة الاعتذار الفرنسي تثير تساؤلات حول دورها في تحقيق الأمن الأنطولوجي للجزائر، إلا أن عدم الحصول على هذا الاعتذار والاعتراف لا يعتبر مساساً بالهوية الجزائرية، ولن يسبب انقطاعاً في المنظومة التاريخية المتعلقة بـماضي الجزائر. فالجزائر تعتمد على السردية التاريخية الثورية، وكذلك على قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية، وإعادة الاستقرار للمجتمع والدولة. تُعدُّ هذه العوامل رؤية كافية للتصور الذاتي للجزائر ومكانتها الإقليمية، وتحدد حدود العلاقة مع الدولة الفرنسية

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية التي تبرز العلاقة بين السرديات التاريخية، الهوية الوطنية، والتحديات المعاصرة في العلاقة الجزائرية-الفرنسية:

(1) الأهمية الرمزية للاعتذار:

يشكل الاعتذار الفرنسي ضرورة أنطولوجية لتعويض الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن التجارب النووية، ويساهم في عمليات التصالح وتجاوز التوترات التاريخية بين البلدين، ويعمل على تطوير علاقات متوازنة ومتكافئة بين الطرفين.

(2) العوامل الحديثة لتعزيز ضرورة الاعتذار:

تأتي أعداد الجالية الجزائرية في فرنسا، والعلاقات الاقتصادية والالتزامات في عدد من القضايا كالهجرة، كمحفزات إضافية لضرورة اعتذار فرنسا. إذًا، يصبح الاعتذار ليس مجرد عملية تصحيح تاريخية ولكن أيضاً ضرورة حديثة تلزم فرنسا بالتعامل بمزيد من الاحترام والتفهم لتاريخ الجزائر وضحايا جرائمها الاستعمارية.

(3) تحدي مقاومة فرنسا لضرورة الاعتذار:

يرى الفرنسيون أن تقديم الاعتذار يشكل عملية معقدة ومكلفة جداً من الناحية المادية والمعنوية. إنها عملية تؤثر على صورتهم التي اعتمدوا عليها طويلاً، والتي تشكل جزءاً من هويتهم. ففي الوقت الذي تمثل فيه الجزائر الأنا المستقلة والثورية التي نجحت في تحقيق استقلالها وتأسيس دولتها، تعكس سرديتهم التاريخية لفرنسا دورهم كقوة استعمارية سابقة استفادت اقتصادياً من تواجدها في إفريقيا، ولا تزال تتطلع إلى الاستمرار في القارة.

(4) استراتيجيات الجزائر الممكنة لتعزيز الأمن الأنطولوجي:

التوثيق والحفظ التاريخي: ضرورة الحفاظ على سردية دقيقة للتجارب النووية وأضرارها، بما يعزز الهوية والاستمرارية التاريخية.

المطالبة الدولية الرمزية: استخدام المنابر الدولية لتسليط الضوء على الحقوق التاريخية والإنسانية، ما يعزز الاعتراف الرمزي حتى في غياب الاعتذار الرسمي.

الهوامش:

- السيبي، غ.، & فالنت، ف. (2016). مسؤولية الدولة الفرنسية في تنظيف الصحراء الجزائرية من الإشعاعات النووية. *مجلة علوم الإنسان والمجتمع*.
- عبدة، ي. (2017). آثار - انعكاسات - التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر. *مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة*.
- عديلة، م. أ. (2021). إسهامات ما بعد الكولونيالية في نقد العلاقات الدولية "الغربية". *مجلة السياسة العالمية، 05 (02)*.
- بونجار، ع. أ. (2020، 06 يوليو). الجزائر تطلب اعتذاراً من فرنسا عن سنوات الاستعمار. من موقع مونت كارلو الدولية <https://bit.ly/3PUOyVA>.
- بوستي، ت. (2019، مارس). مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية. من موقع المعهد المصري للدراسات <https://bit.ly/3Q9N9Ma>.
- د، ب. (2016، 19 مارس). التجارب النووية الفرنسية بالجزائر.. المأساة المنسية. من موقع الجزيرة.
- صليحة، ك. (2012). الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث. *مجلة العلوم الإنسانية*.
- صويلح، م. (2018). أزمة العلاقات الجزائرية_ الفرنسية: دراسة في الإشكالية الذاكرة والتوظيف السياسي للماضي. *أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3*.
- سوري، إ.، وثاني بن علي، ب. (2022). التجارب النووية الفرنسية في الجزائر وآثارها على البيئة. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*.
- سومية، ل. (2021). التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1960-1966. *المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية*.
- قوجيلي، س. أ. (2012). تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- قيراط، م. (2021، سبتمبر). الجرائم النووية الفرنسية في الجزائر.. متى التعويض والاعتذار؟ من موقع *TRT عربي* <https://bit.ly/48Ls95p>.
- حمدون، ت.، و فليج، غ. (2022). مساءلة فرنسا دولياً عن المأساة الإنسانية لتجاربها النووية في رقان الجزائرية. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*.
- حمدون، ت.، فليج، غ.، و عراب ثاني، ن. (2023). استخدام أسلحة الدمار الشامل أثناء الحروب: القنبلة الذرية الفرنسية بركان نموذجاً. *مجلة الدراسات القانونية*.
- إنهاء التجارب النووية. (ب. ت.). من موقع الأمم المتحدة. <https://bit.ly/3F5wQt>

Cohen, R. (2004). *Apology and reconciliation in international relations: From conflict resolution to reconciliation*.

Leake, B. (2025). French ontological security and the Algerian War. *Review of International Studies*, 51(4), 726–745. <https://doi.org/10.1017/S0260210525000208>

Mitzen, J. (2006). Ontological security in world politics. *European Journal of International Relations*.

Subotic, J. (2016). Narrative, ontological security, and foreign policy change. *Foreign Policy Analysis*.

Subotic, J. (2018). Political memory, ontological security, and Holocaust remembrance in post-communist Europe. *European Security*.

What is Nuclear Testing? (2023 July). Retrieved from *Union of Concerned Scientists*: <https://bit.ly/46jhFsw>

Will, K., & Brent, J. (2009). Engaging the narrative in ontological (in)security theory: Insights from feminist IR. *Cambridge Review of International Affairs*.